

عربية وعالمية

آخر الاخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

وضع فرنسيين رهن التحقيق الرسمي بشأن علاقتهما بداعش

باريس - رويترز: قال مصدر قضائي فرنسي لـ«رويترز» إنه تم وضع شاب وصديقه المراهقة الحامل رهن التحقيق الرسمي للاشتباه بتخطيطهما لارتكاب جرائم قتل باسم تنظيم داعش وذلك في أعقاب اعتقالهما الثلاثاء في ضاحية نوازي لوسيك. وقال المصدر إن الاثنين (21 عاما و17 عاما) كانا على اتصال برشيد قاسم عضو داعش عن طريق تطبيق تلغرام للتراسل مؤكدا تقريرا بثته في وقت سابق محطة إي تيلي الإخبارية التلفزيونية الفرنسية. ويشتهر بأن قاسم شارك في العديد من الهجمات أو محاولات الهجمات التي وقعت في باريس.

«التحالف» يقبل نتائج تحقيق «عزاء صنعاء» ويبدأ تطبيق ما ورد من توصيات

ولا يزال الفريق يجمع ويحلل التقارير والمعلومات التي تشير إلى قيام أطراف أخرى في موقع الحادثة باستغلال ما جرى من استهداف خاطئ للموقع لرفع عدد الضحايا، ويؤكد الفريق أنه سيستمر في التحقق من ملابس الحادثة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الحكومة الشرعية اليمنية والدول المعنية والإعلان عن أي نتائج يتم التوصل لها حال انتهائها».

من جانبها، أعلنت قيادة قوات التحالف لإعادة الشرعية في اليمن أنها اطّلع على نتائج التحقيق في حادثة القاعة الكبرى بصنعاء التي أعلنتها فريق التحقيق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن، ويؤكد التحالف أنه يقبل ما خلصت إليه النتائج وقد بدأ فعليا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ما ورد من توصيات.

وقيادة التحالف إذ تعلن ذلك لتعرب عن أسفها لهذا الحادث غير المقصود وما نتج عنه من الآم لأسر الضحايا، والذي لا يتسجم مع الأهداف النبيلة للتحالف وعلى رأسها حماية المدنيين وإعادة الأمن والاستقرار لليمن الشقيق.

الجهة المعنية في قيادة قوات التحالف لدعم الشرعية، ومن دون اتباع الإجراءات الاحترازية المعتمدة من قيادة قوات التحالف للتأكد من عدم وجود الموقع ضمن المواقع المدنية محظورة الاستهداف، ووجه مركز توجيه العمليات الجوية في الجمهورية اليمنية إحدى الطائرات الموجودة في المنطقة لتنفيذ المهمة، مما أسفر عن وقوع وفيات وإصابات للمتواجدين في الموقع.

وفي ضوء ما تم الاطلاع عليه من الحقائق والأدلة والبراهين، وحيث ثبت للفريق أنه بسبب - المعلومات التي تبين أنها مغلوطة - وبسبب عدم الالتزام بالعمليات وقواعد الاشتباك المعتمدة، فقد تم استهداف الموقع بشكل خاطئ مما نتج عنه خسائر في أرواح المدنيين وإصابات بينهم، وعليه توصل الفريق إلى أنه يجب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الأشخاص الذين تسببوا في الحادثة، والعمل على تقديم التعويض المناسب لذوي الضحايا والمتضررين. وضرورة قيام قوات التحالف فوراً بمراجعة تطبيق قواعد الاشتباك المعتمدة بما يضمن الالتزام بها.

لتقييم الحوادث: «فيما يتعلق بما ورد للفريق المشترك لتقييم الحوادث عن الحادث المؤسف والمؤلم لاستهداف قاعة في مدينة صنعاء، ونتج عنه وفيات وإصابات متعددة وذلك بتاريخ (17/11/1438هـ) الموافق (10/8/2016م)، فقد قام الفريق المشترك لتقييم الحوادث بالتحقق من الحادثة مباشرة بعد وقوعها، وبناء على طلب الفريق قدمت قيادة قوات التحالف جميع المعلومات المطلوبة عن الحادثة، وبعد اطلاع الفريق على جميع الوثائق بما في ذلك إجراءات وقواعد الاشتباك، وتقييم الأدلة بما في ذلك إفادات المعنيين وذوي العلاقة في الحادثة، توصل الفريق إلى أن جهة تابعة لرئاسة هيئة الأركان العامة اليمنية قدمت معلومات إلى مركز توجيه العمليات الجوية في الجمهورية اليمنية - تبين لاحقا أنها مغلوطة - عن وجود قيادات حوثية مسلحة في موقع محدد في مدينة صنعاء، وبإصرار منها على استهداف الموقع بشكل فوري باعتباره هدفا عسكريا مشروعا، قام مركز توجيه العمليات الجوية في الجمهورية اليمنية بالسماح بتنفيذ عملية الاستهداف دون الحصول على توجيه من

العربية.نت: أصدر الفريق المشترك لتقييم الحوادث بشأن حادثة استهداف القاعة الكبرى بمدينة صنعاء، امس بيانا ورد فيه أن جهة في الجيش اليمني قدمت معلومة مغلوطة بوجود قيادات حوثية مسلحة داخل القاعة، وأن مركز توجيه العمليات في اليمن أجاز الغارة دون إذن قيادة التحالف. وأشار البيان إلى أن أطرافا أخرى استغلت الحادثة ورفعت حصيلة الضحايا.

وطالب فريق التحقيق بقيادة التحالف العربي بمراجعة قواعد الاشتباك، موصيا بإجراءات قانونية بحق أشخاص متسببين وتعويض أهالي الضحايا، مؤكدا على أن الفريق مستمر في التحقق من ملابس الحادثة بالتنسيق مع الشرطة اليمنية.

من جانبه، قال المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث، منصور المنصور، في مداخلة مع قناة «العربية»، إن قيادة التحالف تعاونت بشكل غير مسبوق مع الفريق، مشيرا إلى أنه تبين للفريق أن القصف جرى دون الرجوع لقيادة التحالف. وفيما يلي نص البيان الذي صدر عن الفريق المشترك

«السلطة» وحماس ترفضان تفسيرات مديرة «اليونسكو» حول قرار «الأقصى»

تقويض عمل وصلاحيات المجلس التنفيذي لليونسكو».

واتهم المالكي بوكوفا بـ«التماهي» مع «حملة العلاقات العامة الإسرائيلية الضليلية لاسترضاء الحكومة الإسرائيلية».

وفي السياق ذاته، عبرت حركة «حماس» عن رفضها لتصريحات بوكوفا، وقالت في بيان لها امس: «هذه التصريحات فيها رضح للضغوط الإسرائيلية، وتتعارض مع حقيقة موقف اليونسكو والقرار القاطع الذي صدر عنها».

ودعت حماس، بوكوفا إلى «رفض الضغوط الإسرائيلية واحترام القرار الصادر عن اليونسكو».

الى ذلك، دعت الولايات المتحدة امس الاول الى التحرك فورا لإنقاذ حل الدولتين للنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك خلال اجتماع غير رسمي لمجلس الأمن الدولي لدراسة الخطوات المقبلة لحياء اتفاق السلام.

وقال نائب السفير الأميركي لدى الامم المتحدة ديفيد بريسمان خلال الاجتماع المخصص للبحث في الاستيطان الإسرائيلي: ان عمليات البناء التي تقوم بها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية «دمرة قضية السلام»، وأضاف بريسمان خلال الاجتماع الذي عقد بمبادرة من أنغولا ومصر وماليزيا والسنگال وفنزويلا «يجب أن نبدأ بتنفيذ حل الدولتين على الأرض الآن».

ويتابع الدبلوماسيون بدقة حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية خلال مناقشاتهم بشأن اصدار قرار لمجلس الأمن لجلب الطرفين الى طاولة المفاوضات. ويمكن أن تؤدي نتيجة انتخابات النافس من نوفمبر الى تغير في العلاقات بين واشنطن وحليفها اسرائيل. وأكد بريسمان من جديد موقف واشنطن التي تشدد على ان اي اتفاق سلام نهائي يجب ان يتم التوصل اليه عبر التفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين. وأضاف ان «التقدم المحفوظ (باتجاه) اقامة دولتين بشكل واقعي يمكن ان يتحقق في الوقت الحالي، وهو ما من شأنه إحياء الأمل ووضع الاسس لمفاوضات ناجحة».

عواصم - وكالات: رفضت السلطة الفلسطينية، وحركة حماس، تصريحات المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، حول تفسيرات مشروع القرار الذي ينفي وجود أي علاقة تاريخية بين اليهود والمسجد الأقصى. واعتبرت في بيانين منفصلين لهما، امس تصريحات المسؤولة الاممية، بانها رضح للضغوط الإسرائيلية.

وكانت إيرينا بوكوفا، المدير العام للمنظمة، قد قالت مساء امس الاول إن «التراث في مدينة القدس غير قابل للتجزئة، وتتمتع كل من الديانات الثلاث في القدس بالحق بالاعتراف بتاريخها وعلاقتها مع المدينة».

وأضافت: «أي محاولة لإنكار وإخفاء وطمس أي من التقاليد اليهودية أو المسيحية أو الإسلامية تعرض الموقع للخطر، ما يتعارض مع الأسباب التي دفعت إلى إدراجه في قائمة التراث العالمي».

وجاءت تصريحات بوكوفا، بعد أن صادقت لجنة الشؤون الخارجية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، على مشروع قرار، ينفي وجود أي علاقة تاريخية بين اليهود والمسجد الأقصى.

ولفت القرار بشكل خاص إلى صلة الإسلام بالمسجد الأقصى، فيما لم يتضمن ذكر ادعاءات إسرائيل حول علاقة اليهود بالأقصى. ولاقت الخطوة ترحيبا فلسطينيا، بينما انتقدتها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو. وسيصوت مجلس إدارة اليونسكو، المؤلف من 58 عضوا، مرة أخرى على القرار، الذي جرى قبوله في لجنة الشؤون الخارجية للمنظمة، الاثنين المقبل، ليكتسب صفة نهائية. ورفض وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي تصريحات بوكوفا، وقال في بيان صحافي صادر عن الوزارة امس: «إننا نرفض هذا الموقف غير المسبوق، والذي يشكل إهانة لإرادة الدول الأعضاء التي عبرت عن موافقها السيادية وصوتت بالإيجاب لاعتماد القرار بنجاح».

وأضاف: «من غير المقبول أن تقوم السيدة بوكوفا بإطلاق التصريحات التي من شأنها

هيلاري كلينتون تتقدم في أحدث الاستطلاعات بفارق سبع نقاط ترامب ينشغل عن السباق بتكذيب فضائح التحرش



المرشحة الديموقراطية هيلاري كلينتون خلال حملتها لجمع تبرعات في سايتل بواشنطن (أ.ف.ب)

الجمهوري عن دعم ترامب منهم السيناتور جون ماكين ورئيس مجلس النواب بول راين. في سياق متصل، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال إن ترامب سيتهم الملياردير المكسيكي كارلوس سليم وهم أكبر مساهم في شركة نيويورك تايمز بالمساعدة في نشر تقارير تتهمه بالتحرش الجنسي.

هيلاري كلينتون وصحيفة نيويورك تايمز ووسائل إعلام أخرى تشن حملة خبيثة لإثباته عن خوض الانتخابات المقررة في الثامن من نوفمبر. ويبلغ عدد النساء اللاتي اتهمن ترامب بالتعامل معهن بشكل «غير لائق» سبع نساء. وأدت تلك التسريبات والتهامات إلى تراجع عدد من أبرز الوجوه في الحزب

إن ترامب تعمد تلمسها في ملهى ليلي بمدينة نيويورك في أوائل التسعينيات. ونقلت الصحيفة عن هوب هيكس المتحدثة باسم ترامب قولها إن المرشح الجمهوري «ينفي تماما هذا الادعاء الكاذب من شخص يتطلع للحصول على شهرة مجانية. إنه سخيف تماما». وقال ترامب إن منافسته الديموقراطية

«داعش» يتبنى مقتل وإصابة العشرات في تفجير انتحاري ببغداد تفاصيل خطة العملية المرتقبة لتحرير الموصل من «داعش»



سيتحركون بالتزامن مع قوات البيشمركة بحيط المدينة، سيتم دمجها في صفوف قيادة عمليات نينوى. ووفقا لخطة العملية العسكرية، فإن القوات العراقية والمليشيات الشيعية (الحشد الشعبي) المتمركزة في ناحية القنارة جنوب الموصل ستتحرك بالتزامن مع توجه البيشمركة نحو مركز المدينة من الجهات الشرقية والشمالية، لتنتج المليشيات الشيعية فيما بعد نحو بلدة تلعفر. ومن المنتظر أن تتم محاصرة المدينة من كافة الجهات وترك ممر واحد فقط من أجل تشجيع مسلحي التنظيم على مغادرتها والذهاب غربا نحو الحدود السورية، وقد يؤثر ذلك سلبا على عملية «درع الفرات» التي يجريها الجيش التركي شمالي سورية. من جانبه، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان امس تصميم بلاده على المشاركة في معركة تحرير مدينة «الموصل» العراقية. في ذلك، أعلن تنظيم داعش امس مسؤوليته عن التفجير الانتحاري الذي ادى الى مقتل 34 شخصا واصابة أكثر من 35 بجروح في مجلس عزاء في حي الشعب الشيعي في بغداد. وفي وقت سابق امس، قال النقيب في شرطة بغداد زاهر الأعرجي، إن انتحاريا يرتدي حزاما ناسفا فجر نفسه داخل مجلس عزاء أقامه شعبة في منطقة الشعب في ذكرى وفاة الإمام الحسين، ما أسفر عن مقتل واصابة العشرات.

عواصم - وكالات: تتواصل الاستعدادات والتجهيزات لعملية تحرير مدينة الموصل شمالي العراق من تنظيم «داعش» الإرهابي المقرر أن يشارك فيها الجيش العراقي وقوات الإقليم الكردي والمليشيات الشيعية، فضلا عن حرس نينوى ووحدة أميركية خاصة. وبحسب معلومات نشرتها «الأناضول» - نقل عن مصادر في الإقليم الكردي وحرس نينوى والمليشيات الشيعية، فإن القوات المشاركة في العملية أعلنت عن مناطق انتشارها وفقا للخطة التي تشرف الولايات المتحدة الأميركية على تنفيذها. وتشير الخطة المذكورة إلى أن قيادة عمليات نينوى ستنوّي تنظيم وإدارة العملية تحت إشراف أحد جنرالات الجيش العراقي، ومن المنتظر أن تشن قوات البيشمركة التابعة للإقليم الكردي هجوما على مناطق «خازر» و«الكوير» شرقي الموصل. وتستعد قوات البيشمركة أيضا للهجوم على مناطق «تلسقف» و«الحكة» شمال المدينة للسيطرة على الخط الواصل بين «الكوير» و«الكسك» الخاضع لسيطرة «داعش»، لتنتهي بذلك المهمة الموكلة إليها وفقا لاتفاق مبرم بين حكومتي بغداد وأربيل. أما مقاتلو حرس نينوى (الحشد الوطني سابقا)، الذين يتشكلون من نحو 3 آلاف متطوع موصلية وتشرف القوات المسلحة التركية على تدريبهم في معسكر «بعشيقة» منذ عام 2015، فإنهم

تتديد «أممي» بخطوة الغويل.. و«الوفاق» تتوعد حكومة طرابلس السابقة تحدي وتعلن استعادة سلطتها

طرابلس - أ.ف.ب: أعلنت سلطات طرابلس السابقة التي حلت محلها في ابريل الماضي مؤسسات تدعمها الأسرة الدولية، مساء امس الاول أنها استعادت سلطتها بعد سيطرتها على مقر مجلس الدولة بدون معارك. وقال رئيس «حكومة الإنقاذ الوطني» السابقة خليفة الغويل الذي يرفض الرحيل، في بيان ان حكومة المنبثقة من المؤتمر الوطني العام، هي «الحكومة الشرعية».

ودعا الغويل «جميع الوزراء ورؤساء الهيئات والتابعين لحكومة الإنقاذ» الى «ممارسة مهامهم وتقديم تقاريرهم وتسيير مؤسساتهم خاصة فيما يتعلق ويمس الحياة اليومية للمواطن».

وحسّر الغويل في ابريل كل المؤسسات والوزارات التي كانت تابعة له في طرابلس وانتقلت الى حكومة الوفاق الوطني، لكنه واصل اصدار بيانات تحمل توقيع «حكومة الإنقاذ الوطني» تضمن آخرها في التاسع من اكتوبر انتقادات للوضع الأمني في طرابلس.

وردا على بيان الغويل، توعدت حكومة الوفاق الوطني بتوقيف «كل السياسيين الذين يحاولون اقامة مؤسسات موازية وزعزعة استقرار العاصمة». ودانت استيلاء «مجموعة مسلحة» على مقر مجلس الدولة معتبرة انها «محاولات لتخريب الاتفاق السياسي» الذي ترعاه الامم المتحدة.

الى ذلك، رفضت السلطات التي تتحكم في الشرق الاعتراف بحكومة الوفاق في حين فُشلت هذه الحكومة في ترسيخ سلطتها في شرق البلاد.

مؤسسات موازية، وعرقلة تنفيذ الاتفاق السياسي في ليبيا، محذرا من المزيد من الغوضى وانعدام الأمن. وجدد دعمه لحكومة الوفاق الليبية. وبيّن من الصعب معرفة مدى تأثير اعلان الغويل المنافس لحكومة الوفاق. ولم يسجل امس أي وجود عسكري غير عادي في العاصمة بما في ذلك حول ريكسوس، مقر مجلس الدولة، مع أربع شاحنات مجهولة الهوية تحرسه كالمعتاد.

ووفقا لوسائل الإعلام الليبية، طرد أفراد القوة المسؤولة عن الأمن المحلي مجلس الدولة من مقره بسبب عدم دفع اجورهم. ورجع خسارته منذ أواخر مارس جميع المؤسسات والدوائر الخاضعة لسيطرتها في طرابلس لصالح حكومة الوفاق، الا ان الغويل واصل اصدار بيانات تحمل ختم «قوة الإنقاذ الوطني». ومع ذلك، فقد اصيب موكبه بالضعف اثر فقدانه دعم الميليشيات المسلحة التي تسيطر على المدينة.

وفي ليبيا، تخضع التحالفات للكثير من التغيرات. وينص اتفاق الصخيرات الموقع في المغرب نهاية عام 2015 بين قوى سياسية ليبية برعاية الأمم المتحدة على تشكيل حكومة وفاق وطني. واصبح اعضاء البرلمان التابع للسلطة السابقة في طرابلس في مجلس الدولة، لكن بعضهم يرفض ذلك.